تحديثات الأمم المتحدة: مناقشات ذات صلة بالمجال الإلكتروني

مشاركة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية (IGO) في ICANN

ڤيني ماركوڤسكي
GE-005
15 تموز 2020

ICANN

قائمة المحتويات

مقدمة **3**

آخر المستجدات حول لجنة الخبراء الدولية المخصصة مفتوحة المصدر ومجموعة العمل مفتوحة النهاية ومجموعة الخبراء الحكوميين **4**

لجنة الخبراء الدولية المخصصة مفتوحة المصدر 4

مجموعة العمل مفتوحة النهاية 4

مجموعة الخبراء الحكوميين (GGE) 7

مشاركة ICANN والخطوات القادمة **7**

الملحق 1 **8**

معلومات أساسية حول الأمم المتحدة ولجان الجمعية العمومية للأمم المتحدة 8

مقدمة

يوفر هذا البحث تحديثًا وإحاطة بالإجراءات المتبعة داخل مجموعات العمل التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA)، حيث تجري مناقشات حول المسائل المتعلقة بالإنترنت والأمن السيبراني.

وخلال هذه المناقشات، تُثار قضايا تمس مهمة ICANN بين الحين والآخر، وقد يستمر ذكرها في المستقبل. وتعد مراقبة المناقشات جزءًا من الكيفية التي تدعم بها شعبة المشاركة الحكومية (GE) في مؤسسة ICANN مهمة ICANN، كما تُظهر التزام شعبة المشاركة الحكومية ومسؤوليتها في إبقاء مجتمع ICANN الأوسع على علم ودراية بالقضايا ذات الأهمية بالنسبة إلى الإنترنت العالمي الفردي القابل للتشغيل المتبادل ونظام المعرّفات الفريد الخاص بها.[1]

قدمنا في بحثنا السابق، "لمحة موجزة عن مداولات الأمم المتحدة بشأن الأمن السيبراني والجرائم الإلكترونية"، معلومات حول إنشاء مجموعات العمل والإجراءات المختلفة المتبعة في الأمم المتحدة (هيئة الأمم المتحدة).[2]أما في هذا البحث، فإننا نركز على التحديثات التي تدور حول مجموعة العمل مفتوحة النهاية (OEWG) ولجنة الخبراء الدولية المخصصة مفتوحة المصدر (OECE).

[1]وكما أوضحنا في خطتنا التشغيلية والمالية الخمسية، ص 47: "مراقبة التشريعات واللوائح والمعايير والمبادئ والمبادرات التي قد تؤثر على مهمة ICANN"
[2]ويأتي هذا البحث ضمن سلسلة نشرتها شعبة المشاركة الحكومية بداية من 28 فبراير/شباط 2020. وللاطلاع على جميع الأبحاث الصادرة عن شعبة المشاركة الحكومية، برجاء زيارة صفحتنا على الويب هنا.

آخر المستجدات حول لجنة الخبراء الدولية المخصصة مفتوحة المصدر ومجموعة العمل مفتوحة النهاية ومجموعة الخبراء الحكوميين

لجنة الخبراء الدولية المخصصة مفتوحة المصدر

لقد بدأت لجنة الخبراء الدولية المخصصة مفتوحة المصدر[3] عملها بخصوص "مجابهة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية" بنشرها وثيقة تحتوي على مخطط ونماذج مقترحة من أجل الأعوام الأربعة المقبلة.[4] علمًا بأن هذه الوثيقة التي من المقرر مناقشتها خلال الاجتماع الأول للمجموعة في أغسطس/آب 2020 توفر إطارًا لعمل لجنة الخبراء الدولية المخصصة مفتوحة المصدر حتى اختتامها في يونيو/حزيران 2024.

وقد انعقد في 10 يوليو/تموز اجتماع افتراضي رسمي يخص الجلسة التنظيمية للجنة المخصصة للجريمة الإلكترونية. وخلال هذا الاجتماع، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إحاطة حول المشكلات الإجرائية ذات الصلة بالجلسة التنظيمية المنعقدة في أغسطس/آب للجنة المخصصة، وبعد ذلك ناقشت الدول الأعضاء جدول الأعمال المؤقت للجلسة التنظيمية للجنة التنظيمية.[5] ويمكن العثور على المزيد من المعلومات حول هذا الاجتماع الافتراضي الرسمي المنعقد في يوليو/تموز على موقع لجنة الخبراء الدولية المخصصة مفتوحة المصدر على الويب، وعلى وجه الخصوص في الوثيقة المعنونة "ملخص المعلومات المقدمة من مدير شعبة شؤون المعاهدات بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في الاجتماع الرسمي المنعقد بتاريخ 10 يوليو/تموز 2020".[6]

واعتبارًا من 13 يوليو/تموز 2020، بدأت لجنة الخبراء الدولية المخصصة مفتوحة المصدر في نشر تعليقات على صفحتها على الويب من الدول الأعضاء التالية: أستراليا وكندا وجمهورية الدومينيكان والاتحاد الأوروبي وجمهورية إيران الإسلامية واليابان وروسيا الاتحادية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

مجموعة العمل مفتوحة النهاية

منذ مارس/آذار 2020، نشر رئيس[7] مجموعة العمل مفتوحة النهاية تقريرًا أوليًا لما قبل الصياغة في 11 مارس/آذار 2020.[8] وقد كانت هذه الوثيقة مطروحة لتعليقات جميع أصحاب المصلحة بقصد مناقشتها خلال اجتماع مباشر وجهًا لوجه في نهاية مارس/آذار 2020. ومع ذلك، لم يتم هذا الاجتماع بسبب جائحة مرض كوفيد-19.[9] وعوضًا عن ذلك، تمت دعوة الدول الأعضاء إلى إرسال تعليقات مكتوبة. فأرسلت عشرات الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية تعليقاتها، والتي تم نشرها على موقع المجموعة على الإنترنت.[10]

وفي هذا البحث، نستشهد ببعض التعليقات المقدمة ردًا على دعوة الرئيس بتقديم تعليقات.[11] ونركز فقط على التعليقات التي يمكن تفسيرها بأنها تمس مهمة واختصاص ICANN.

***

تبدأ النقطة رقم 38 من المسودة الأولية للتقرير بما يلي:

---

[3] ويأتي مسمى OECE اختصارًا لعبارة لجنة الخبراء الدولية المخصصة مفتوحة المصدر؛ وهي تتألف من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتتمثل مهمتها في صياغة معاهدة جديدة لمكافحة الجريمة الإلكترونية للأمم المتحدة.نستخدم في هذه الورقة مصطلح "اتفاقية مكافحة الجرائم الإلكترونية"، في حين تستخدم الأمم المتحدة مصطلح "المعاهدة الدولية الشاملة لمكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية".

[4] ويمكن العثور على الوثيقة هنا.

[5] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، https://www.unodc.org/

[6] يمكنك تنزيل ملف PDF من هنا.

[7] يرمز لفظ OEWG إلى مجموعة العمل مفتوحة النهاية المعنية بالتطورات في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي؛ ونستخدم في بحثنا هذا مصطلح الأمن السيبراني.

[8] يمكنك تنزيل ملف PDF من هنا.

[9] ملاحظة:كان لجائحة مرض كوفيد-19أثرها على الأداء المعتاد للأمم المتحدة ومجموعات العمل المذكورة أعلاه.على سبيل المثال، عقدت مجموعة العمل مفتوحة النهاية الجولة الأولى من اجتماعاتها الافتراضية غير الرسمية في يونيو/حزيران وفي يوليو/تموز 2020.

[10] https://www.un.org/disarmament/open-ended-working-group/

[11] اطلع على الدعوة هنا.

"كما طرحت الدول -أثناء المناقشات ومن خلال المذكرات الخطية- اقتراحات بشأن "الترقية" بالإضافة إلى مزيد من التفصيل للمعايير.وشملت الاقتراحات -على سبيل المثال لا الحصر- أنه ينبغي للدول أن تؤكد التزامها بالسلم والأمن الدوليين في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وأنه ينبغي إعادة التأكيد على أن الدول تتحمل المسؤولية الأساسية عن الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة وموثوقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وأن تتم حماية التوافر أو السلامة العامة للنواة العامة للإنترنت ؛ [...قص...]".

تعليقات بعض الدول الأعضاء (بالترتيب الأبجدي) بخصوص المسودة الأولية للتقرير

البرازيل: "من وجهة نظر البرازيل، تستحق البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات التي تدعم الإجراءات الانتخابية نفس الحماية الممنوحة للنواة العامة للإنترنت (الفقرة 38)".

الصين: "نظرًا لمحدودية ما لدينا من وقت، ينبغي أيضًا توجيه الانتباه لتجنب إدخال مفاهيم لم تحظ بتوافق عالمي بعدُ (كلفظ "النواة العامة" على سبيل المثال) في التقرير".
وأيضًا: "خلال الجلستين السابقتين، طرحت أطراف -شملت الصين- عشرات المقترحات البناءة بشأن قضايا مثل السيادة السيبرانية، وأمن سلسلة التوريد، وحماية البنية التحتية الحيوية، والامتناع عن العقوبات أحادية الجانب، ومكافحة الإرهاب السيبراني.ومن المؤمل أن يتم دمج هذه المقترحات في التقرير".

مصر: "ينبغي تشجيع الدول الأعضاء على التوصل إلى تعريف مشترك ومتفق عليه لما يشكل "البنية التحتية الحيوية"، بهدف الاتفاق -حسب الاقتضاء- على حظر أي فعل يستخدم عن علم أو عمدًا قدرات هجومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإلحاق الضرر بالبنية التحتية الأساسية أو حتى إعاقة استخدامها".

ألمانيا: "لا ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية منها وغير الحكومية أن تُجري أو تسمح عن علم بإجراء نشاط يضر عمدًا وبشكل جوهري بالتوافر العام أو السلامة العامة للنواة العامة للإنترنت، وبالتالي استقرار الفضاء السيبراني" [سيكون] ذلك توجيهًا لتنفيذ توصية مجموعة الخبراء الحكوميين التابعة للأمم المتحدة لسنة 2015 رقم 13(و) ومن ثم جعلها أيضًا ضمن نطاق التوصية 13(ز) لفريق الخبراء الحكوميين بالأمم المتحدة لعام 2015
وأيضًا: "فيما يتعلق بالفقرة 31، تود ألمانيا أن تشدد على أن تركيز الفريق العامل مفتوح العضوية ينبغي أن ينصب على تعزيز المعايير القائمة وتحسين فهمها وتنفيذها.وفي هذا الصدد، فإننا نرى أن الاقتراحات المقدمة لحماية النواة العامة للإنترنت، وعدم تعطيل البنية التحتية الأساسية للعمليات السياسية، وعدم الإضرار بالمرافق الطبية وإبراز البنية التحتية متعددة الجنسيات باعتبارها إضافات مفيدة للمعايير الموجودة حاليًا بالفعل بشأن حماية البنية التحتية الحيوية كما هو وارد في تقرير مجموعة الخبراء الحكوميين لعام 2015".

إيران: "لقد عجزت المسودة الأولية بالرغم من ذلك في الإقرار ببعض التهديدات المقابلة الهامة، بما في ذلك التدابير القسرية الانفرادية، والاحتكار في إدارة الإنترنت، وإخفاء هوية الأشخاص والأشياء، والاستراتيجيات والسياسات العدائية على الإنترنت، وما إلى ذلك، والتي تؤثر بشكل واضح على وعي ومرونة وقدرات البلدان".

هولندا: "في إطار التعامل مع هذه التهديدات، تود هولندا أن تقترح بأن تنظر مجموعة العمل مفتوحة النهاية في التوصية القائلة بأنه "لا ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية منها وغير الحكومية أن تُجري أو تسمح عن علم بإجراء نشاط يضر عمدًا وبشكل جوهري بالتوافر العام أو السلامة العامة للنواة العامة للإنترنت، وبالتالي استقرار الفضاء السيبراني" باعتبار ذلك توجيهًا لتنفيذ توصية مجموعة الخبراء الحكوميين التابعة للأمم المتحدة لسنة 2015 رقم 13(و) ومن ثم جعلها أيضًا ضمن نطاق التوصية 13(ز) لفريق الخبراء الحكوميين بالأمم المتحدة لعام 2015".
وأيضًا: "تود هولندا أن تقترح بالنسبة لتقرير مجموعة العمل مفتوحة النهاية بالنظر في التهديد الذي تشكله العمليات السيبرانية ضد التوافر العام أو التكامل للنواة العامة للإنترنت.فعلى مر السنين، أظهرت العمليات السيبرانية ضد سلامة وعمل الإنترنت وتوفره تهديدًا حقيقيًا وموثوقًا".

نيكاراغوا: فتشير إلى أن "عدم كفاية التنظيم لأنشطة القطاع الخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" حاليًا يمثل "تهديدًا كبيرًا لتطوير بيئة سلمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات".

باكستان: "ينبغي تشجيع الدول الأعضاء على التوصل إلى تعريف مشترك ومتفق عليه لما يمثل "البنية التحتية الحيوية"، بقصد الاتفاق على منع أنشطة تقنية المعلومات والاتصالات التي تضر عن علم أو عمدًا بالبنية التحتية الأساسية أو حتر تعيق استخدام وتشعيل البنية التحتية الأساسية".

روسيا: "إن أهمية" نهج أصحاب المصلحة المتعددين" مع التركيز على مساهمة القطاع غير الحكومي وقطاع الأعمال والأوساط الأكاديمية في ضمان السلوك المسؤول في مجال المعلومات مبالغ فيها بتكلف.وفي الوقت ذاته، تم إغفال مشكلة التنظيم غير الكافي لأنشطة القطاع الخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمشكلة التي تزداد إلحاحًا والمتمثلة في احتكار هذا المجال باعتبارها أحد التهديدات الرئيسية الماثلة أمام تطوير بيئة تكنولوجيا معلومات واتصالات مسالمة وتنافسية".

ممثل سويسرا: "على سبيل المثال، فإن المقترحات ذات الصلة بحماية النواة العامة للإنترنت، وعدم الإضرار بالمنشآت الطبية، وعدم تعطيل البنية التحتية المتعلقة بالعمليات السياسية وذات الصلة بالبنية التحتية الحيوية متعددة الجنسيات يمكن أن توفر إرشادات عالية القيمة بالنسبة للمعايير بالحالية".

الولايات المتحدة الأمريكية: "...إن التفصيل الانتقائي للمعايير أو تحديد قطاعات البنية التحتية الحيوية النوعية ينطوي على بعض المخاطر المتمثلة في إعطاء الأسبقية لبعض القضايا على غيرها".

ممثل الاتحاد الأوروبي:"وبالتالي، فإن حماية البنية التحتية الحيوية تحظى بأهمية كبيرة، لدرجة أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يقترح بالنسبة لتقرير مجموعة العمل مفتوحة النهاية النظر في هذه التهديدات، بما في ذلك التهديد ضد توفر أو صحة النواة العامة للإنترنت".

التعليقات المقدمة من المنظمات غير الحكومية

Global Partners Digital: "التوصية: إننا نؤيد التوصيات المقدمة من هولندا في "غير البحث" المقدم بالتفصيل والإسهاب وتوفير المزيد من الإرشادات حول المعيار (و) والمعيار (ز) في تقرير مجموعة الخبراء الحكوميين بالأمم المتحدة لسنة 2015 (القرار رقم 237/70)—وهي تحديدًا "لا ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية منها وغير الحكومية أن تُجري أو تسمح عن علم بإجراء نشاط يضر عمدًا وبشكل جوهري بالتوافر العام أو السلامة العامة للنواة العامة للإنترنت، وبالتالي استقرار الفضاء السيبراني".

جمعية الإنترنت: "تضم النواة العامة للإنترنت أنظمة توجيه وتسمية وترقيم الإنترنت (نظام أسماء النطاقات) وآليات تشفير الأمان والهوية وكابلات الاتصالات.هذه هي الوظائف الأساسية التي تجعل الإنترنت يعمل ويجب الحفاظ عليها لضمان بقاء الإنترنت بمثابة تقنية تمكينية ذات نطاق عالمي ونزاهة وسلامة.إننا نشجع مجموعة العمل مفتوحة النهاية على الإحاطة والإلمام الوافيين بقيم معيار المفوضية العالمية لاستقرار الفضاء الإلكتروني لحماية النواة العامة للإنترنت، والذي يشدد على ضرورة امتناع الجهات الحكومية وغير الحكومية عن السماح بأي نشاط قد يتسبب عمدًا أو جوهريًا في الإضرار بالتوافر العام للنواة العامة للإنترنت أو سلامتها، وبالتالي استقرار الفضاء الإلكتروني".

مايكروسوفت: تقول في أول تعليق لها، أنها"تؤيد بشدة العديد من المعايير الجديدة التي اقترحتها الدول الأعضاء والتي نعتقد أنها إضافات حيوية بالنسبة للأسس الحالية للمعايير الإلكتروني المتفق عليها سابقًا في سياق فريق الخبراء الحكوميين:لا ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية منها وغير الحكومية أن تُجري أو تسمح عن علم بإجراء نشاط يضر عمدًا وبشكل جوهري بالتوافر العام أو السلامة العامة للنواة العامة للإنترنت، وبالتالي استقرار الفضاء السيبراني".كما تطالب مايكروسوفت من الأعضاء اتباع مبدأ نداء باريس الذي يقضي "بمنع أي نشاط يضر عمدًا وبشكل جوهري بالتوافر العام أو السلامة العامة للنواة العامة للإنترنت".

وتؤكد شركة مايكروسوفت في تعليق آخر على أن "التزامات مجموعة الخبراء الحكوميين السابقة تعكس هذه الأهمية، والبيانات السابقة منذ ذلك الحين، بما في ذلك نداء باريس والمفوضية العالمية لاستقرار الفضاء الإلكتروني تعكس الالتزام المتنامي بحماية التقنية التي تمثل عصب الإنترنت ذاته من المهاجمين الإلكترونيين.تشير بعض الجهود إلى هذا الأمر باعتباره يوفر حماية للتوافر العام أو "النواة العامة" للإنترنت، مع الإشارة إلى تفضيل بعض المكونات التقنية للإنترنت.ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أنه ينبغي أن توافق الدول على معيار جديد لحماية تلك المكونات المركزية التي بدونها ستتوقف الإنترنت العالمية عن العمل. تُعرِّف المفوضية العالمية لاستقرار الفضاء الإلكتروني هذه المكونات بأنها: توجيه وإعادة توجيه الحزم؛ وأنظمة التسمية والترقيم؛ وآليات التشفير للأمن والهوية؛ ووسائط الإرسال والبرامج ومراكز البيانات".

أصدرت اثنا عشر منظمة غير حكومية[12] بيانًا مشتركًا جاء نصه كالتالي: "إن الهجمات على البنية التحتية الحيوية، وهنا أيضًا على" البنية التحتية للمعلومات الحيوية التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية" (التي يجب أن تُفهم على أنها تشمل نظام أسماء النطاقات وعناصر أخرى من النواة العامة للإنترنت)، تشكل ليس فقط" تهديدًا للأمن ولكن أيضًا للتنمية الاقتصادية وسبل عيش الناس" (الفقرة 19).ونقترح أن تتم الإشارة إلى هذه التكلفة البشرية للهجمات على البنية التحتية الحيوية وتأثيرها على حقوق الإنسان بشكل مباشر وواضح في التقرير".
وأيضًا "نحن نؤيد التوصية الواردة في الفقرة 38 بضرورة حماية التوافر أو السلامة العامة للنواة العامة للإنترنت، والتي يجب أن تُفهم على أنها مزيد من التحديد أو التفصيل لمعايير مجموعة الخبراء الحكوميين المتفق عليها بالفعل لعام 2015 لحماية البنية التحتية الحيوية. وتشير النواة العامة إلى العناصر الحيوية في البينة التحتية للإنترنت، وهي على وجه التحديد توجيه وإعادة توجيه الحزم؛ وأنظمة التسمية والترقيم؛ وآليات التشفير للأمن والهوية؛ ووسائط الإرسال والبرامج ومراكز البيانات".

***

في 27 مايو/أيار 2020 نشر رئيس مجموعة العمل مفتوحة النهاية[13] مسودة تقرير أولي منقحة بالإضافة إلى ورقة غير بحثية محدثة[14] تعكس حسب خطاب الرئيس "المقترحات الجديدة الواردة في إطار بند جدول الأعمال 'القواعد والمعايير والمبادئ'".[15] تمت مناقشة المسودة الأولية المحدثة للتقرير وهذا المستند البحثي غير الرسمي في اجتماع افتراضي عقد في أيام 15 و17 و19 يونيو/حزيران و2 يوليو/تموز 2020.وفقًا لرسالة نشرها في 16 يوليو/تموز2020 رئيس مجموعة العمل مفتوحة النهاية والممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، السفير يورغ لوبر، فإن الجدول الزمني للاجتماعات غير الرسمية المقبلة لمناقشة المسودة الأولية على النحو التالي: الجولة الثانية في 29 سبتمبر/أيلول-1 أكتوبر 2020؛ الجولة الثالثة في 17-19 نوفمبر 2020؛ والجولة الرابعة 1-3 ديسمبر 2020.[16]

وستناقش الجولة الثانية قضايا القانون الدولي؛ وسوف ينظر الجولة الثالثة في تدابير بناء الثقة وبناء القدرات؛ وسيتكون الجولة الرابعة من حوار تأسيسي اعتيادي وتعليقات عامة. وفي أعقاب ذلك، من المتوقع أن يصدر الرئيس تقريرًا عن المسودة الأولى (في بداية 2021)، والتي سوف تتم مناقشتها خلال الاجتماع الكبير الثالث في 8-12 مارس/آذار 2021. واعتبارًا من وقت خطاب الرئيس، فإن الخطة الموضوعة للاجتماعات الرسمية هي أن تكون ظاهرية أو مزيج من الاثنين على أن يكون الاجتماع الكبير ماديًا وحقيقيًا.

مجموعة الخبراء الحكوميين (GGE)

لا يوجد أي جديد بخصوص أعمال مجموعة الخبراء الحكوميين حيث إن المعلومات الواردة في مستندنا البحثي من 28 فبراير/شباط 2020.[17]

مشاركة ICANN والخطوات القادمة

قام فريق شعبة المشاركة الحكومية في منظمة ICANN بأعمال التنظيم والاستضافة المشتركة لجلسة إحاطة لدبلوماسيين من البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في 22 أبريل/نيسان 2020. وقد اشتركت البعثات الدائمة لكل من بلغاريا وإستونيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك ومكتب الأمم المتحدة في جنيف في استضافة جلسة الإحاطة. تحدث كبير مسؤولي التكنولوجيا في ICANN، ديفيد كونراد، ونائلة ساراس، المدير الأول لخدمات IANA، وتفاعلا مع 116 دبلوماسيًا شاركوا في الجلسة. وقد شرحا دور ICANN في منظومة الإنترنت وتناولا الأسئلة المقدمة من الدبلوماسيين.
وسوف يواصل فريق شعبة المشاركة الحكومية في ICANN اتباع المداولات في الأمم المتحدة وسوف ينشر التحديثات الضرورية، حسبما يتناسب.

---

[12] والمنظمات غير الحكومية الـ 12 هذه هي: مؤسسة Access Now ورابطة الاتصالات التقدمية ومركز حوكمة الاتصالات في جامعة دلهي للقانون الوطني ومؤسسة Derechos Digitales ومؤسسة Fundación Karisma ومؤسسة Global Partners Digital وشبكة Kenya ICT Action Network (أو KICTANet) والمركز الدولي لقانون الجهات غير الربحية ومؤسسة R3D: Red en Defensa de los Derechos Digitales وResearch ICT Africa وMedia Foundation for West Africa ومركز YMCA لتدريب الكمبيوتر والأستوديو الرقمي بغامبيا.

[13] https://front.un-arm.org/wp-content/uploads/2020/05/200527-oewg-ict-revised-pre-draft.pdf

[14] https://front.un-arm.org/wp-content/uploads/2020/05/200527-oewg-ict-non-paper.pdf

[15] الخطاب منشور هنا.

[16] يمكنك تنزيل الخطاب (PDF) من هنا.

[17] https://www.un.org/disarmament/group-of-governmental-experts/

الملحق 1

معلومات أساسية حول الأمم المتحدة ولجان الجمعية العمومية للأمم المتحدة

باتت الأمم المتحدة تأسست في 24 أكتوبر 1945 في الآونة الأخيرة أكثر مشاركة في المناقشات التي تشمل مختلف القضايا المتعلقة بالإنترنت. وقد دأبت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مدار سنوات على تداول قرارات ضمن لجنتيها الأولى والثانية، موجهة ناحية الأمن السيبراني وحوكمة الإنترنت (IG).[18]

اللجنة الأولى في الجمعية العمومية للأمم المتحدة[19] هي اللجنة التي بدأت تاريخيًا مناقشة الحل الأول المرتبط بالعالم الإلكتروني.[20] وفي عام 2018، قامتا بتأسيس مجموعتي عمل معنيتان بأمن الفضاء الإلكتروني - مجموعة العمل مفتوحة النهاية[21] ومجموعة الخبراء الحكوميين، والتي تم تناولها في الورقة البحثية المنشورة في فبراير/شباط 2020.[22]

تتناول اللجنة الثانية للجمعية العمومية للأمم المتحدة[23] القضايا المتعلقة بالإنترنت ضمن القرار الخاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) من أجل التنمية.[24] بدأت المناقشات المرتبطة بحوكمة الإنترنت[25] مع قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة لسنة 2002 رقم A/RES/56/183[26] خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS). وقد جرى تحديث هذا القرار عدة مرات في 2003 و2005، تحضيرًا للقمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف (2003) وتونس (2005). بين مرحلتي جنيف وتونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، تم إنشاء مجموعة عمل معنية بحوكمة الإنترنت (WGIG)، كانت قد نشرت تقريرها الخاص.[27]

أقرت القمة العالمية لمجتمع المعلومات وثيقة وهي جدول أعمال اجتماع القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس العاصمة، والذي اعتبر منذ 2005 بمثابة المستندات الرئيسية التي توضح (على سبيل المثال لا حصر المشكلات) نموذج أصحاب المصلحة المتعددين لحوكمة الإنترنت.[28]

تقوم اللجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة بإجراء مراجعة سنوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. في عام 2015، قضت أيضًا قدرًا كبيرًا من الوقت داخل مداولات القمة العالمية لمجتمع المعلومات، مما أدى إلى نشر الوثيقة الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات[29] وتوجت باجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة يومي 15 و16 ديسمبر 2015.[30] أعادت وثيقة النتائج، على سبيل المثال لا الحصر، التأكيد على نموذج أصحاب المصلحة المتعددين لحوكمة الإنترنت، وأطالب أمد منتدى حوكمة الإنترنت (IGF) لمدة عشرة أعوام أخرى.[31]

بدأت **اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة** [32] البحث في الجرائم الإلكترونية، بموجب قرار [33] صادر من عام 2019، بإنشاء لجنة خبراء حكومية دولية مفتوحة العضوية (OECE) لبدء صياغة اتفاقية جديدة للأمم المتحدة بشأن الجرائم السيبرانية.[34]

---

[18] وفقًا لما أوضحناه عاليًا، فإن الأمم المتحدة لا تستخدم المصطلح "الأمن السيبراني"، لكننا نستخدمه لأغراض المعلومات والعلم بهذه الوثيقة البحثية.
[19] http://www.un.org/en/ga/first/index.shtml
[20] A/RES/53/70، بعنوان "التطورات في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي" كان مقترحًا في 1998.
[21] تسعى مجموعة العمل مفتوحة النهاية إلى "التطورات في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي".
[22] https://www.icann.org/resources/pages/government-engagement-publications-2020-03-02-en
[23] https://www.un.org/en/ga/second/index.shtml
[24] ومنذ عام 2018، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية المستدامة، وفقًا لما هو معروض على موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الويب.
[25] كانت المرة الأولى لمناقشة القمة العالمية لمجتمع المعلومات من جانب الاتحاد الدولي للاتصالات في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 1998، وأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2001 قرارها بعقد القمة العالمية لمجتمع المعلومات.
[26] https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ares56d183_en.pdf
[27] اطلع عليه في وزارة الخارجية الأمريكية أو بادر بتنزيل ملف PDF من موقع مجموعة عمل الامم المتحدة المعنية بحوكمة الانترنت - WGIG نفسه.
[28] https://www.itu.int/net/wsis/docs2/tunis/off/6rev1.html
[29] إن موقع الأممالمتحدة لا يعمل، لكن يمكن العثور على الوثيقة من خلال البحث عن اسمها: UNPAN95735.pdf
[30] الموقع الرسمي على الويب: https://publicadministration.un.org/wsis10/GA-High-Level-Meeting
[31] https://www.intgovforum.org/multilingual/
[32] https://www.un.org/en/ga/third/index.shtml
[33] قم بتنزيله بإحدى لغات الأمم المتحدة هنا.
[34] الاسم الكامل لهذه المجموعة هو "لجنة الخبراء الحكومية الدولية المخصصة مفتوحة المصدر، ممثلة لجميع المناطق، لوضع اتفاقية دولية شاملة لمكافحة استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية".